بحث (٢) مشتق من رسالة الدكتوراه

تطوير التعليم العالى المصرى فى ضوء متطلبات تدويل التعليم "دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ حنان أحمد محمد رضوان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية- جامعة بنها

أ.د/ نادية حسن السيـــد على

أستاذ التخطيط التربوى،

والمدير التنفيذى لوحدة ضمان الجودة والاعتماد

كلية التربية – جامعة بنها

أ/ نجلاء أحمد محمد شاهين

مدرس مساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

تطوير التعليم العالى المصرى فى ضوء متطلبات تدويل التعليم "دراسة تحليلية"

مقدمـــــة :

يعيش العالم خلال العقدين الماضيين فى ظل ظاهرة هامة وحتمية، لها آثارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على جميع دول العالم، ألا وهى ظاهرة العولمة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات والتطورات التكنولوجية التى حدثت فى العالم خلال العقـود الماضية والتى ظهرت بوضوح فى التقدم فى وسائل الاتصال والمواصلات،والحاسبات الآلية، والأقمار الصناعية التى أتاحت القنوات الفضائية، وتقنية وشبكة المعلومات Internet.

ولقد أثرت هذه التغيرات على كافة مناحى الحياة، ولم يكن التعليم بمعزل عـن هـذه التغيرات فقد كان التعليم بصفة عامة، والتعليم العالى بصفة خاصة العامل الرئيس فى إحداث هذه التغيرات، لأن هذه التغيرات والتطورات ما هى إلا نتاج لأبحاث علمية رصينة أجريـت فى معظمها فى مؤسسات التعليم العالى ومراكزها البحثية، ولقد فرضت العولمـة ضـرورة إيجاد أنماط جديدة من التعليم منها التعليم والتدريب عن بعد، والجامعات الافتراضية، والتعليم الإلكترونى، والتعليم المستمر، كما فرضت العولمة على التعلـيم العـالى تزويـد الدارسـين بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والعمل فى عالم يتصف بعولمة السوق، والذى يعنـى أن الخريج يستطيع من خلال ما اكتسبه من مهارات وقدرات نتيجة للتعليم العمل فـى سـوق عمل مفتوح فى أى دولة فى العالم(١).

كما أن للعولمة تأثيرات واضحة على أداء الجامعات من خلال الدور الاستراتيجى التى تقوم به فى إعداد رأس المال البشرى القادر على المنافسة الدولية، والاستفادة مـن النمـاذج العالمية فى تعظيم دور التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية(٢).

والعولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية تعد من أهم عوامل تـدويل التعلـيم العالى، فهناك ارتباطاً وثيقاً بين العولمة وتدويل التعليم العالى، فقد جاء تدويل التعليم العـالى

(١) ناجى عبدالوهاب هلال، وعلى عبدالرؤوف نصار: تدويل التعليم العالى المصرى على ضـوء تحـديات العولمة، **مستقبل التربية العربية**، العدد (٧٧)، ابريل ٢٠١٢، ص ١٨٦.

(٢)وصاف سعيدى، وقوى بوحنية: تسويق الجامعات عالمياً من خلال مدخل الجودة الشاملة، المؤتمر العربى الأول "حول استشراف مستقبل التعليم العالى"، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٢.

استجابة لتحديات العولمة، وقد أكدت دراسة **محمد حسنين العجمى ٢٠٠٣** [١] على أن العولمة فرضت على أنظمة التعليم العالى "ترتيبات أكثر دولية"، فقد ظهر اتجاه متنام لتدويل التعليم العالي لم يقتصر على عمليات التعليم والتعلم والتدريب والبحث العلمى، وإنما امتد ليشمل حراكاً يشمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ولقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالى فى معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكو UNESCO إستراتيجية تدويل التعليم العالى منذ عام ١٩٩٨، حيث رأت المنظمة أن التدويل يعد وسيلة للإرتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد الدولى فى جميع أنشطة التعليم العالى، كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل[٢].

فهناك اتجاه عالمى نحو تدويل التعليم العالى كإستجابة للعولمة وما فرضته من تحديات على جميع دول العالم، بما فى ذلك نظام التعليم العالى المصرى.

ويوجد بعض الجهود المبذولة فى تدويل التعليم المصرى، والتى منها المشاركة النشطة لمؤسسات التعليم العالى المصرية فى برامج تمبوس TEMPUS التى يتم تمويلها والإشراف عليها من قبل الإتحاد الأوربى، وذلك من خلال تقديم الدعم لمشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب فى شبكات التواصل العلمى الدولية، والعمل على تعزيز الحراك من وإلى أوربا[٣].

إلا أن الوثيقة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى والبنك الدولى قد أشارت إلى أن جهود التدويل المبذولة داخل التعليم العالى المصرى لاتزال هامشية مقارنة بالإتجاه العالمى السائد نحو التدويل، كما أن هذه الجهود مازالت محدودة ومتفاوته وفقاً لأنواع المؤسسات، وذلك لغياب رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالى فى مصر بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلاً[٤].

---

(١) محمد حسنين العجمى: **التطوير الأكاديمى والاعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: **المؤتمر العالمى للتعليم العالى بعنوان " التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين الرؤية والعمل**"، وثيقة العمل، اليونسكو، باريس، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨.

(٣) ناجى عبدالوهاب هلال، وعلى عبدالرؤوف نصار: **مرجع سابق**، ص١٨٨.

(٤) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولى، ٢٠١٠، ص ١٩٧ .

كما توصلت **دراسة أمانى نصر(٢٠٠٦)** [١] إلى أنه على الرغم من المحاولات التى بذلت بشأن تدويل التعليم العالى المصرى، إلا أن الواقع يشير إلى وجود مجموعة من العوامل التى تعوق جهود التدويل منها الإفتقار إلى وجود فلسفة واضحة تقوم عليها منظومة التعليم العالى تتعامل مع التحديات التى أفرزتها العولمة، وضعف قدرة مؤسسات التعليم الجامعى الحكومية على مواجهة المنافسة القائمة من الجامعات الأجنبية والخاصة، بالإضافة إلى انحصار هذه المؤسسات فى الحيز المحلى، وقلة إنطلاقها فى التعامل مع المصادر العالمية، وتقادم تقنيات التعليم وضعف القدرة على مواكبة التقدم التقنى والمعرفى، وإقترحت الدراسة تصور لتفعيل تدويل التعليم الجامعى فى مصر بما يحقق التميز وتقارب الثقافات وبما يتفق مع السياق الثقافى المصرى .

وفى ضوء ما سبق يجب إعادة النظر إلى مؤسسات التعليم العالى المصرى بحيث تشهد تحولات كثيرة وجوهرية فى الشكل والمضمون، بحيث يصبح لديها القدرة على المنافسة لتدويل تعليمها والتحول به من المحلية إلى الإقليمية ثم إلى العالمية، ومن ثم فهى مدعوة اليوم قبل الغد لدراسة الخيارات، وتحديد الأولويات، ورسم الخطط والإستراتيجيات لتكون قادرة على المنافسة والإنطلاق بدورها وتعليمها من الحيز المحلى إلى الإقليمى فالعالمى.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

بإستقراء ما سبق نجد أن مؤسسات التعليم العالى المصرية فى حاجة إلى بذل الجهود لتطوير تعليمها، ووضع سياسات فاعلة تنظم وتراقب هذا التطوير وتوفر له المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاه منه وليكن ذلك فى ضوء متطلبات تدويل التعليم، وهذا ما يدعو إلى القيام بدراسة علمية تهدف إلى تطوير التعليم العالى فى مصر فى ضوء متطلبات التدويل، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية، وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس التالى:

- **كيف يمكن تطوير التعليم العالى المصرى فى ضوء متطلبات تدويل التعليم ؟**

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالى إلى :

- التعرف على تدويل التعليم العالى ومتطلباته كمدخل لتطوير التعليم.

(١)أمانى محمد محمد حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فى تدويل التعليم الجامعى وإمكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ص٢٤٢-٢٤٥.

– التعرف على واقع التعليم العالى فى مصر والجهود المبذولة لتطويره من خلال عملية التدويل.

– توضيح كيفية تطوير نظام التعليم العالى المصرى من أجل مواكبة متطلبات وتحديات تدويل التعليم.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من:

– أهمية التدويل كمتطلب ومؤشر لجودة مؤسسات التعليم العالى.

– إصلاح وتطوير التعليم العالى المصرى بما يزيد من قدرته على التنافس على المستوى العالمى وذلك إنطلاقاً من توفير كافة متطلبات التدويل كمدخل لإصلاح هذا التعليم.

منهج البحث :-

يعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفى التحليلى.

مصطلحات البحث:-

تدويل التعليم العالى Internationalization Of Higher Education:

يعرف تدويل التعليم العالى بأنه " مجموعة من الأنشطة تهدف إلى توفير خبرة تعليمية فى إطار بيئة تعمل بصورة حقيقية على إدماج منظور عالمى، وتتضمن هذه الأنشطة: الأنشطة الأكاديمية، والأنشطة خارج المنهج وتطوير المناهج وتجديدها، والمنح الدراسية، وتبادل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وتعليم اللغات الأجنبية، والتعاون الفنى (المساعدات التكنولوجية)، التدريب ما بين الثقافات، تعليم الطلاب الدوليين، ومبادرات البحث المشتركة، وبرامج الأنشطة والخدمات المتعددة التى تقع فى إطار الدراسات الدولية"[١].

كما أنه عملية دمج الأبعاد الدولية والبين – ثقافية فى وظائف التعليم والأبحاث وخدمات التعليم العالى[٢].

فالتدويل إذن عملية إدخال للرؤية الدولية فى نظام مؤسسات التعليم العالى من أجل تغيير النظام الكلى والتفكير بطريقة عالمية إستجابة للتغيرات البيئية متعددة الأبعاد فى

(1) Rui Yang : University Internationalization – its Meaning, Rationales and Implications, **Interculutural Education**, vol.13 ,No.1, 2002, p.82.

(2) Childress, K., Lisa: Planning For Internationalization By Investing in Facult, **Journal of International and Global Studies**, Vol.1, No.1, 2009, p.7.

المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهى بذلك طريق تتكيف بها المؤسسة مع بيئة خارجية دائمة التغير والتنوع لتصبح أكثر إهتماماً بالعالمية.

فى ضوء ما سبق يتناول البحث الحالى المحاور التالية:

١-تدويل التعليم العالى ومتطلباته كمدخل لتطوير التعليم.

٢-واقع تدويل التعليم العالى المصرى ومؤشراته وانعكاسه على تطوير التعليم.

٣-تطوير التعليم العالى المصرى فى ضوء متطلبات التدويل.

المحور الأول: تدويل التعليم العالى ومتطلباته:

يعد التدويل اتجاه رئيسى فى التعليم العالى، كما أنه أيضاً ظاهرة عالمية، فهو آداة هامة فى التطوير الأكاديمى، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، ويتجلى دور التدويل فى التعليم العالى فى مواجهة المتغيرات العالمية، من خلال تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولى، وتطوير مؤسسات التعليم العالى لمواجهة التطورات المتلاحقة، حيث إنه لا يمكن لأى دولة مهما كان نظامها التعليمى أن تنأى عن أحداث العالم الذى تعيش فيه وتتفاعل معه وتتجاوب مع مستحدثاته.

والتدويل أحد أهم التوجهات المعاصرة فى التعليم العالى، ومدخلاً رئيساً لمواجهة تأثيرات العولمة، حيث تؤكد دراسة (Knight, 2003) [1]على أن المدخل الرئيس الذى تتبناه الجامعات حول العالم لمواجهة التأثيرات المتلاحقة للعولمة هو القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولى، والمتعدد الثقافات على فلسفة، وعمليات ، ومخرجات منظومة التعليم العالى- وهى العملية التى اصطلح على تسميتها بالتدويل.

وهناك خلطاً عند البعض بين مصطلحى "تدويل التعليم" و"عولمة التعليم" بينما الفرق بينهما كبير، " فعولمة التعليم تجور على دور الدولة وسلطتها وتحكمها فى العملية التعليمية وبالتالى يصبح هناك تغييب متعمد للمحاسبة Accountability فى مجال التعليم، أما التدويل

(1) Knight, J. : **Internationalization Of Higher Education Practices and Priorities**: , **IAU Survey Report**, France, 2003, p.36.

فتسنده نظرية مختلفة تماماً تؤكد على خصوصية كل نظام تعليمى بما يقوم عليه من سياق إجتماعى وثقافى محلى يختلف بالتأكيد عن نظيره فى المجتمعات أو نظم التعليم الأخرى" [١].

و تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن العولمة تختلف عن التدويل، فالعولمة كظاهرة لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية فى جميع المجالات، بينما التدويل يسعى إلى اغتنام الفرص الإيجابية للعولمة، وخلق فرص متكافئة بين الأطراف المتعاونة، فالعلاقة بين العولمة والتدويل تبدو فى التعارض بينهما من حيث الأهداف والتوقعات.

والحاجة لتدويل التعليم العالى لا تقتصر على مواجهة تداعيات العولمة فحسب بل تتجاوز ذلك كما ذكر **مجدى قاسم، وفاطمة محمود (٢١٠٢)** [٢] إلى حاجة المجتمعات إلى التلاقى، والتبادل، والتداول، والتشاور، وعمل المشروعات، حيث بات من الضرورة وضع أليات وإستراتيجيات للتدويل، وقواعد لتلاقى الشعوب وتبادل منتجاتها- سواء المادية أو البشرية، فكانت الجودة بشروطها ومعاييرها العالمية بوصفها أليات للتدويل، وضمان إستخدام إستراتيجياته بفعالية.

وتوجد متطلبات متعددة لتدويل التعليم الجامعى يمكن التعرف عليها من خلال كل من: التعاون الأكاديمى الدولى، والحراك الأكاديمى للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وإنشاء فروع للجامعات بالخارج وذلك على النحو التالى:

١-التعاون الأكاديمى الدولى:

التعاون الدولى أصبح ركيزة أساسية للتنظيم الدولى المعاصر الذى يلزم الدول فى إطار المجتمع الدولى المنظم بوجوب التعاون فيما بينها سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى من خلال الهيئات والمنظمات الدولية بكافة أنواعها[٣].

وقد ظهرت مئات من المنظمات لتشارك فى أنشطة التعاون التعليمي الدولى خصوصاً فى مجالات تبادل الطلبة، وتبادل الأساتذة، وتقديم المعونات المادية والفنية والتكنولوجية للعالم

---

(2)Jones.W,Philip: Globalization and Internationalism – Democratic Prospects for World Education, **Comparative Education** ,Vol(34), No(2), 1998, p.66.

(٢) مجدى عبدالوهاب قاسم، وفاطمة الزهراء سالم محمود: **مستقبل جودة التعليم- التدويل، وريادة المشروعات، والطريق إلى الجودة العالمية**، دار العالم العربى، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣.

(٣) ممدوح شوقى: الأمن القومى والعلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٧، ص٤٥.

الثالث، لتحفز فيه نمو التعليم، ولقد حاولت بعض الدول من خلال التعاون مع هذه المنظمات أن تحل العديد من المشكلات التعليمية التى تواجهها ، وتمتد جهود المنظمات الدولية فى الإصلاح التعليمى بمختلف مستوياته (سواء أكان تعليماً رسمياً أم غير رسمياً) وتشمل تطوير المناهج وتدريب النعلمين، والأبنية المدرسية، ومحو الأمية وتعليم الكبار[١].

وحددت بعض تقارير منظمة اليونسكو مجالات التعاون الدولى الأكثر أهمية فى: التجديدات فى الهياكل التنظيمية والممارسات الوظيفية للتعليم العالى- التنوعات المؤسسية، والقبول فى التعليم العالى، وآثار التعليم المستمر، والتغيرات فى المفاهيم، والتقييم والإعتماد، والتمويل والإدارة، والتدويل المدعم للتعليم الجامعى والعالى مع التأكيد الخاص على مساعدة الدول النامية، ودور التعليم العالى فى الحياة الاقتصادية والثقافية لتنمية الروابط بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية- وما للتعليم العالى من دور فى التنمية الثقافية[٢].

وفى إطار التعاون الأكاديمى الدولى كمتطلب أساسى لتدويل التعليم الجامعى أشارت دراسة Mazzarol et al (2003) [٣]، إلى أن التدويل فى العصر الحديث شهد ثلاث موجات للتعاون الدولى فى مجال التعليم العالى هى:

- **الموجة الأولى:** تضمنت سفر الطلاب من موطنهم إلى الدول المتقدمة لمواصلة دراساتهم العليا، وهذه الموجة استمرت خلال القرن الماضى ومازالت مستمرة حتى اليوم.

- **الموجة الثانية:** تتمثل فى التعاون بين الجامعات فى العالم من خلال إقامة قنوات التبادل العلمى وبرامج الاشراف المشترك، وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمى.

- **الموجة الثالثة:** ظهرت فى الفترة الأخيرة، وتتمثل فى فتح أفرع للجامعات الأجنبية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية.

---

(١) نجلاء أحمد شاهين: تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٢، ص٩٠.

(1)U.N.E.S.C.O.: **The Management of International Cooperation in Higher Education**, Paris, December 9-11-1992, p.97.

(2) Mazzarol, T. et al: The Third Wave- Future Trends in International Education, **The International Journal of Educational Management**, Vol (17), No (3), 2003, p.90.

٢- حراك الطلاب على المستوى الدولى Student mobility:

لعل من المتطلبات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالى، هى قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الدولية لتسجيل أكبر عدد من الطلاب الوافدين، حيث إن الشكل الأكثر معرفة للتدويل هو بالطبع زيادة حراك الطلاب الذين يدرسون بالخارج، فسفر الطلاب يعد ظاهرة قديمة جداً، وهناك مناطق بعينها من العالم لديها خبرة كبيرة فى هذا المجال كمعظم الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتم حراك الطلاب على المستوى الدولى عن طريق عقد اتفاقيات تعاونية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف بين مجموعة من الجامعات، تعطى للطالب حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة الكاملة، أو لدراسة بعض المقررات التى تتم معادلتها فى الجامعة التى ينتمى إليها الطالب، ومثال ذلك نموذج الرابطة الأوربية للتعليم الدولى المعروفة اختصاراً باسم (إيراسموس ERASMUS) و (SOCRATES) [١].

ولأن تدفق الطلاب الدوليين أصبح ملمح رئيسى لنظام التعليم العالى العالمى فإن تطورهم الكمى مؤثر وذات أهمية، ولقد أشارت دراسة Throsby (1998) [٢] إلى أن معدلات النمو العالمى فى تدفق الطلاب الدوليين تفوقت حتى على معدلات التوسع بالتعليم العالى بصفة عامة.

وطبقاً لإحصائيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) عام ٢٠١١ عن نسب الطلبة الذين يدرسون خارج أوطانهم، فقد ذكرت الإحصائيات أن عدد هؤلاء الطلاب فى العالم قد وصل إلى ما يقرب من (٤.٣) مليون طالب، وأنه من المتوقع أن يزداد هذا العدد فى عام ٢٠٢٠ ، وأن ٧٧% يدرسون فى دول تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٣].

٣- حراك أعضاء هيئة التدريس على المستوى الدولى Teaching staff mobility:

يتم حركية أعضاء هيئة التدريس عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية بين جامعات دولية تعطى الحق لكل طرف فى الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر لإنشاء برامج

---

(3)Van Damme, Dirk: Quality Issues in the Internationalisation of Higher Educatin, **Higher Education**, vol (41), 2001, p.418.

(1) Throsby,D.: **Financing and Effects of Internationalisation in Higher Education "The Economic Costs and Benefits of International Student Flows"**, OECD-CERI, Paris, 1998, p 223 .

(2) OECD: **Education at a Glance 2013 – Highlights,** OECD,2O13, p.32.

تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية، وتهتم برامج مثل ERASMUS وSOCRATES وTempus بإنشاء مشاريع لحراك أعضاء هيئة التدريس جنباً إلى جنب مع حراك الطلاب[١]، كما أن هناك برامج متعددة الأطراف مثل Fullbright تركز بصفة خاصة على حراك الهيئة التدريسية.

وتسعى برامج الحراك الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس إلى تحقيق الأهداف التالية[٢]:

- زيادة الدافعية للتدريس.
- تحسين المهارات التعليمية.
- تحسين مهارات اللغة.
- زيادة الإنفتاح على أوربا والخارج.
- تطوير مداخل التنافسية.
- الإبتكار.

وتتعدد أنماط الزيارات المسموح بها إلى الخارج والتى تقدم لأعضاء هيئة التدريس فى الأنماط التالية[٣]:

- *النمط الأول*: الإعداد لمشروع أوربى مشترك، حيث يسمح بالسفر للمشاركة فى اجتماعات من أجل مناقشة أو تنظيم أو إعداد مشروع جديد فى إطار برنامج تمبوس.

- *النمط الثانى*: المشاركة فى أحداث معينة مثل المؤتمرات أو المنتديات العلمية أو ورش العمل أو لقاءات العمل Network meeting أو أى أحداث متعلقة بإصلاح التعليم العالى.

- النمط الثالث: فترة إعادة التدريب Retraining Period ، ويركز على إعادة التدريب على تحديث أو تصميم كل أو جزء من المناهج الدراسية فى مؤسسات التعليم العالى بالدولة المتلقية للعون.

---

(3) For More Details You Can See:
- http://eacea.ec.europa.eu/tempus/index_en:php.
- http://eacea.ec.europa.eu/extcoop/call/index.html.

(4) Tuukkanen, Mari: Enhancing Staff Mobility- case Saimmaa University of Applied Sciences, **Master's thesis**, Saimmaa University of Applied Sciences, Finnland, 2013, p.31.

(1) European Commission: **Tempus Guide for Applicants**, Part 2, Activities, Directorate General For Education & Culture, Brussels, 2003, p.13.

وتتراوح الفترة الزمنية لكل من النمطين الأول والثانى من أسبوع إلى أسبوعين على الأكثر، أما النمط الثالث فتتراوح فترته الزمنية من أسبوع إلى ثمانية أسابيع على الأكثر(١).

٥- إنشاء فروع للجامعات بالخارج Branch campuses:

أصبحت ظاهرة تفرع الجامعات على مستوى العالم ظاهرة مألوفة، وتكاثرت أعداد هذه الفروع فى السنوات الأخيرة، وبشكل كبير فى الشرق الأوسط وقارة أسيا، خاصة الجامعات الغربية، فهناك ما يقرب من ١٦٢ فرعاً لجامعات غربية بنسبة زيادة تقدر بـ ٤٣% عن السنوات الثلاثة الماضية، وتعد جامعة نيويورك واحدة من أكثر الجامعات التى بذلت جهوداً فى مضمار تخطى الحدود الجغرافية، وإنشاء أفرع لها فى الخارج(٢).

ويتطلب إنشاء فروع للجامعات إقامة منشآت تعليمية عالمية، حيث أن من متطلبات التدويل والتى ظهرت فى الفترة الأخيرة إقامة منشآت نوعية عالمية للتعليم العالى عالية المستوى، قادرة على الإستثمار الفعال فى رأس المال البشرى وعلى منافسة مؤسسات التعليم العالى العريقة فى العالم، ولعل من أمثلة المنشآت التعليمية العالمية القادرة على إستقطاب الطلاب من جميع أنحاء العالم، معهد التقنية الهندى Indian Institute of Technology بوصفه أحد المنشآت التعليمية التى تشهد تقدماً نحو العالمية، حيث يضم مجموعة واسعة من الأكاديميين الأجانب البارزين على مستوى العالم، وكذلك مدينة التعليم Education City بالدوحة فى قطر التى تضم بين أسوارها فروعاً لعدد من الجامعات الأمريكية(٣).

ويتضح مما سبق أن هناك مجموعة من المتطلبات التى إذا ما تحققت على مستوى التعليم العالى فى دولة من الدول سار هذا التعليم فى طريقه إلى التدويل والإنطلاق به نحو العالمية، مما يسهم بدور كبير فى تطوير التعليم العالى بهذه الدولة.

---

(1) European Commission: **Tempus Guide for Applicants**, Part 4, Guidelines & Forms, Directorate General For Education & Culture, Brussels, 2003, p.34.

(٢) بن وايلدفسكى: سباق العقول العظيمة- كيف تعيد الجامعات العالمية تشكيل العالم، قراءة فى كتاب رقم (٣)، **ترجمة وزارة التعليم العالى السعودية**، ٢٠١٠، ص٧.

(٣) يمكن الرجوع إلى:

- ناجى عبد الوهاب هلال، وعلى عبدالرؤوف نصار: تدويل التعليم العالى المصرى على ضوء تحديات العولمة، **مرجع سابق**، ص٢٣١.
- بن وايلدفسكى: سباق العقول العظيمة- كيف تعيد الجامعات العالمية تشكيل العالم، قراءة فى كتاب رقم (٣)، **ترجمة وزارة التعليم العالى السعودية**، ٢٠١٠، ص٧.

المحور الثانى : واقع تدويل التعليم العالى المصرى ومؤشراته وانعكاسه على تطوير التعليم:

اتصف التعليم العالى المصرى منذ نشأته بقدرته على استيعاب الثقافات الأخرى، سواء فى استقبال الباحثين والدارسين من مختلف الجنسيات ومن مختلف أنحاء العالم، والاهتمام بالبعثات، وأيضاً الاهتمام بتبادل الأساتذة، واالاستعانة بالأساتذة والعلماء الأجانب، وكذلك تعلم اللغات الأجنبية، وغيرها من أنشطة ومجالات تضمين البعد الدولى.

ولقد أولى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ اهتماماً بقضية تدويل التعليم الجامعى حيث ينص فى مادته الأولى على "..... تهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصلية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية"(١)، كما أكدت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ٢٠٠٠ على أهمية تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولى (٢).

وتعددت الجهود التى اهتمت بقضية تدويل التعليم العالى المصرى، ويمكن تناولها من خلال الأبعاد والمؤشرات التالية:

١- حراك الطلاب على المستوى الدولى:

بالنسبة للطلاب الذين يدرسون فى الخارج (الحراك نحو الخارج)، وصل عدد الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج حسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٠)، (١١,٦٢٧) طالباً وطالبة(٣).

وقد أشارت التقارير والإحصاءات إلى أنه بالمقارنة مع البلدان الأخرى – وخاصة العربية– فإن عدد الطلاب المصريين فى الخارج ضئيل حيث بلغ فى عام ٢٠١٠ (٠,٤%) من حالات القيد القومية ، بينما بلغت هذه النسبة معدلات عالية فى الدول العربية، حتى فى الدول القريبة من مصر فى الظروف الاقتصادية مثل المغرب حيث بلغت نسبة طلابها فى

(١) وزارة التعليم العالى: **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة السادسة والعشرون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٨، المادة رقم (١).

(٢) وزارة التعليم العالى: مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، **المؤتمر القومى للتعليم العالى**، المنعقد فى الفترة من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، وزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦، ٥٦.

(3) UNESCO Institute of Statistics: **Global Education Digest 2012- Opportunities Lost:The Impact of Grade Repitition and Early School Leaving**, Montreal, Canada, 2012, p.136.

الخارج (١٠%) من جملة المقيدين فى التعليم العالى خلال نفس العام [١] ، ويرجع ذلك إلى الإلتزام السياسى من قبل بعض الحكومات العربية بالتدويل وعقد اتفاقيات للتعاون الدولى فى مجال التعليم العالى، وزيادة الميزانيات المالية المخصصة للتعليم العالى عامة و للإبتعاث خاصة.

أما بالنسبة للطلاب الوافدون (الحراك نحو الداخل)، فإنه يوجد عدد من الطلاب الوافدين إلى مصر من بلدان أخرى أكبر بكثير من عدد الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج، وقد ظل القيد الدولى للطلاب فى مصر ينمو بشدة خلال السنوات الماضية إلى أن وصل إلى (٤٩,٠١١) طالباً وطالبة فى عام ٢٠١٠[٢]، مقارنة بـ (٣١,١٩٣) طالباً وطالبة فى عام ٢٠٠٣، و (٤١,٥٩٠) طالباً وطالبة فى عام ٢٠٠٧[٣].

وعلى الرغم من معدل النمو السريع هذا، فلا يمثل الطلاب الدوليون سوى ١,٩ % من مجموع حالات القيد فى التعليم العالى فى مصر[٤]، ويسجل أكبر عدد من حالات القيد الدولى فى جامعة الأزهر بنسبة بلغت (٣٨%)، تليها الجامعات الخاصة بنسبة (٣١%)، ويوزع الباقى بين الجامعات الحكومية والمعاهد العليا الحكومية، ويدرس (٦٤%) من هؤلاء الطلاب العلوم الاجتماعية والثقافية، بينما يدرس (٣٦%) منهم العلوم الطبيعية[٥].

ولقد أشار تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو إلى أن نسبة الطلاب الوافدين إلى مصر تعد من أقل النسب على مستوى الدول العربية، حيث بلغت (١,٤%) خلال عام

---

(١) يمكن الرجوع إلى:
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولى، ٢٠١٠، ص١٩٩.
- UNESCO Institute of Statistics: Global Education Digest 2012, **OP.Cit**, 2012, p.137.

(2) UNESCO Institute of Statistics: Global Education Digest 2012, **OP.Cit**, 2012, p.132.

(٣) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولى، ٢٠١٠، ص٢٠٢.

(4) UNESCO Institute of Statistics: **Global Education Digest 2012- Opportunities Lost:The Impact of Grade Repitition and Early School Leaving**, Montreal, Canada, 2012, p.132.

(٥) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر، **مرجع سابق**، ص٢٠٢-٢٠٣.

٢٠٠٩ ، مقارنة بـــ (١٩,٩%) فى السعودية، و (٢٤,١%) فى البحرين، و (٣٤,١%) فـــى الإمارات[١].

ويرجع ذلك إلى غياب خطط واستراتيجيات واضحة للتدويل واجتذاب الطلاب الدوليين فى مصر، ومن ثم فإن على مؤسسات التعليم العالى المصرية أن تجد طرقاً مناسبة لاجتـــذاب طلاب وافدين، من خلال زيادة قدرتها التنافسية وتحقيق ميزات فى هذا المجال، وكذلك تقرير مصروفات دراسية مناسبة، وتوفير بنية أساسية متكاملة، والتغلب على العقبات البيروقراطية التى تواجه إجراءات السفر والتسجيل والإقامة وغيرها.

٢- حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين:

تعد حركة أعضاء هيئة التدريس المصريين إلى الخارج محدودة، فقد انخفـــض عـــدد المبعوثين المصريين من الجامعات الحكومية إلى الخارج من (٢٥١) فى عـــام ٢٠٠١ إلـــى (٧٤) فقط فى عام ٢٠٠٥ [٢]، فعدد البعثات والمهمات العلمية الممنوحة للباحثين ولأعضـــاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية منخفض، وقد يرجع ذلك إلى النقص فى الميزانية الماليـــة التى تخصصها وزارة التعليم العالى للابتعاث، والاعتماد بدرجة كبيرة فى هذا الشـــأن علـــى المنح والمساعدات الدولية.

وفى إطار **الحراك الدولى نحو الداخل** – أى انتقال أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى مصر بغرض الدراسة والقيام بالمهام العلمية المختلفة– ، يشارك أساتذة الجامعات والخبـــراء الأجانب فى مختلف الأنشطة التعليمية فى قطاع التعليم العالى فى مصر، حيث بلـــغ عـــددهم (٥٨) خبيراً عام ٢٠٠٥ قاموا بمهام تتصل بإصلاح التعليم العالى مثل التدريب، والاستشارات العلمية، ومراجعة النظراء، وتطوير المناهج الأكاديمية، كما أن هناك عدداً من أعضاء هيئـــة التدريس الأجانب يفد إلى مصر فى إطار برامج تبادل تدعمها مؤسسات غير حكوميـــة مثـــل

(1) UNESCO Institute of Statistics: **Global Education Digest 2011- Opportunities Lost: Comparing Education Statistics Across the World**, Montreal, Canada, 2011, p.190.

(٢) يمكن الرجوع إلى:

- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر، **مرجع سابق**، ٢٠١٠، ص٢٠٤.
- وزارة التعليم العالى: التعليم العالى فى مصر، **التقرير الوطنى**، وحدة التخطيط الاستراتيجى، وزارة التعليم العالى، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨، ص٣٧.

هيئة فولبرايت الأمريكية، حيث يبلغ عدد الباحثين الأمريكيين الوافدين إلى مصر على منحة فولبرايت نحو (١٠٠) باحث سنوياً[١].

ويتخذ تدفق المبعوثين من مصر وإليها أشكالاً متنوعة من بينها القصير والبعيد المدى، وبعثات ما بعد الدكتوراه، وزيارات الأساتذة، والتدريب والتطوير، والتشاور.

٣- برامج التوأمة العالمية:

سعت الجامعات المصرية للاستفادة من برامج التوأمة العلمية العالمية، فعقدت العديد من الجامعات اتفاقيات دولية للتوأمة مع جامعات أجنبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية التعاون بين كلية الهندسة جامعة عين شمس وجامعة كلاوستال التقنية ببرنامج هندسة المواد للحصول على شهادة مزدوجة من كلا الجامعتين [٢]، وأيضاً مذكرة التفاهم بين جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) وجامعة (باريس ١- بانتييون السوربون) بفرنسا فى مجالات البحوث والتعليم وبرامج التدريب لمنح درجة الليسانس المشتركة [٣]، وأيضاً مذكرتا التفاهم العلمى الموقعة بين جامعة بور سعيد وجامعة بانونيا بالمجر وجامعة موى بكينيا [٤]، وأيضاً اتفاقية التعاون بين وزارة التعليم العالى وجامعة كارلتون بكندا [٥]، ومذكرة التفاهم بين جامعة القاهرة وجامعة Northeastern الصينية [٦]، وأيضاً مذكرة التفاهم بين جامعة الإسكندرية والهيئة الماليزية بإنشاء فرعين لكليتى الطب وطب الأسنان بجامعة الإسكندرية بالمدينة التعليمية بكوالالمبور[٧] .

وفى إطار تدويل وتطوير نظام التعليم العالى المصرى بالتعاون مع دول الإتحاد الأوربى، والاستفادة من خبرات الجامعات الأوربية وتجاربها فى الإرتقاء بمستوى التعليم العالى المصرى بدأت الجامعات المصرية بالبحث عن سبل تدعيم التعاون بين الجامعات المصرية والأوربية.

---

(١)وزارة التعليم العالى: التعليم العالى فى مصر، التقرير الوطنى، **مرجع سابق**، ص٣٨.
(٢) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (٢)**.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (٤)**.
(٤) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (١٢)**.
(٥) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (٢٦)**.
(٦) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (٢٧)**.
(٧) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (١٠)**.

فقد تم إنشاء مجموعة عمل مهمتها الأساسية العمل على تحقيق التوافق بين النظم الجامعية المصرية، ونظيراتها الأوربية وذلك من خلال سلسلة من المحاضرات وورش العمل فى مختلف الجامعات المصرية بالتعاون مع مكتب برنامج الاتحاد الأوربى لدعم التعليم العالى، وقد بدأت بعض الجامعات المصرية بالمشاركة فى مشروعات مشتركة مع جامعات أوربية فى إعداد المناهج الدراسية فى مجالات الزراعة والصيدلة والعلوم، وكذلك تدريب أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية ضمن اتفاقيات مشتركة فى مجال التوأمة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأوربية(١).

وأضاف وزير التعليم العالى فى كلمته خلال المؤتمر الذى نظمته كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١١/٢٥، بعنوان "دور الاتحاد الأوروبى فى التعليم العالى" ، أن الوزارة حريصة على تدويل وتطوير نظام التعليم العالى بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبى، والاستفادة من خبرات الجامعات الأوروبية وتجاربها فى الارتقاء بمستوى التعليم العالى المصرى(٢).

٤- إنشاء فروع للجامعات:

سمحت مصر بإنشاء الجامعات الأجنبية التى تهدف إلى ربط المجتمع المصرى بالتكنولوجيا الأجنبية وتتيح للقوى المحلية الوطنية فرصة للحوار الثقافى والتفاعل الحضارى بكافة صوره واعتبار أن افتتاح مثل هذه الجامعات يمثل خطوة ضرورية ومهمة فى اتجاه العالمية، كما أن هذه الجامعات تعمل على تقديم برامج معتمدة من قبل الجامعات المصرية، والجامعات الأجنبية الشريكة، وفى إطار اتفاق اعتماد مزدوج ، كما يمكن لخريجى هذه الجامعات بعد التخرج متابعة دراساتهم العليا فى الدول الشريكة أو فى الدول الأخرى التى قد يشملها اتفاقيات التعاون، وهو ما يزيد من مدى الاعتراف الدولى بدرجاتها وشهاداتها الممنوحة، ويتيح لخريجيها فرص عمل أوسع فى سوق العمل الدولى(٣).

---

(١) محمد عبدالرازق إبراهيم ويح: بناء تكتل جامعى عربى فى ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، **مستقبل التربية العربية**، العدد (٧٧)، ابريل ٢٠١٢،ص٣٦١.

(٢) كلمة وزير التعليم العالى فى الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر كلية الهندسة جامعة القاهرة فى ٢٠١٤/١١/٢٥ بعنوان "دور الاتحاد الأوربى فى التعليم العالى، الفيديو متاح على الموقع التالى:
http://www.videoyoum7.com/2014/11/25/.

(٣) أمانى محمد محمد حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فى تدويل التعليم الجامعى وإمكانية وإمكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية، **مرجع سابق**، ص١٨٢.

ويوجد فروع لجامعات أجنبية بجمهورية مصر العربية وهى: الجامعة الأمريكية ، والجامعة الفرنسية، والجامعة الألمانية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية، والجامعة الروسية.

أما بالنسبة لإنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج، فكما أن هناك فروع لجامعات أجنبية فى مصر، فإن هناك أيضاً نشاط خارجى للتعليم العالى المصرى فى الخارج متمثل فى فروع لجامعات مصرية فى دول عربية، فهناك فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم بالسودان، ويرجع إنشاء هذا الفرع إلى عام ١٩٥٥ ، نتيجة للعلاقات المتميزة بين مصر والسودان، وقد كان ينظر إلى هذا الفرع على أنه امتداد طبيعى لجامعة القاهرة، وهو يضم أربع كليات هى: الحقوق، والتجارة، والآداب، والعلوم، وقد توقف العمل فى هذا الفرع فى عام ١٩٩٣ بقرار من السلطات الحاكمة فى السودان(١) ، وتم الاتفاق فى أغسطس ٢٠٠٦ على إعادة تأسيس هذا الفرع من جديد وعن طريق وزارة التعاون الدولى المصرية، وذلك لإيجاد شريك ثالث يدعم المشروع ويتولى التنسيق بين الجانبين المصرى والسودانى، وفي ٢٠١١/٣/٢٧ وقع الجانبان المصري والسوداني خلال انعقاد اللجنة المصرية السودانية المُشتركة بالخرطوم على اتفاق إطاري بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالي في السودان بشأن عودة بعثة جامعة القاهرة فرع الخرطوم للعمل في السودان(٢).

كما تم إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية بولاية واو بجنوب السودان والذى يضم أربع كليات وهى: الطب البيطرى، والزراعة، والتربية والتمريض(٣)، وأيضاً اقتراح جامعة عين شمس فتح فرع لها بإمارة رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة(٤).

---

(١) يمكن الرجوع إلى:
- جامعة القاهرة: فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، متاح على:
http://www.eng.cu.edu.eg/InformationSystem/Preporatoryyearguide/d3/tabid/224/language/ar-EG/Default.aspx.
- فايز مراد مينا: **التعليم فى مصر- الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، منتدى العالم الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١، ص٩٢ .

(٢) الهيئة العامة للإستعلامات: العلاقات الاقتصادية والثقافية، متاح على:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5190#.VJ98dceCaA .

(٣) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٢٢) بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤، القرار رقم (٣٤).**

(٤) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢، القرار رقم (٢٥).**

وعلى ضوء ما تم عرضه حول واقع تدويل التعليم العالى المصرى، نخلص إلى أن جهود التدويل المبذولة فى التعليم العالى المصرى ما زالت هامشية ومحدودة، ويرجع ذلك إلى بعض المعوقات أو السلبيات التى تواجه تدويل التعليم العالى المصرى، منها:

- أن جهود التدويل لاتنبع من استرتيجية واضحة سواء على المستوى الحكومى أو المؤسسى.

- افتقار العديد من مؤسسات التعليم العالى فى مصر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين.

- قلة أعداد المبعوثين للخارج سواء من الطلاب أو الباحثين أو أعضاء هيئة التدريس.

- ضعف اكتساب اللغات الأجنبية فى مؤسسات التعليم العالى المصرى.
- لا يوجد إطار قومي اعتمدته وزارة التعليم العالي لزيادة الصلة الدولية والقدرة التنافسية الدولية لنظام التعليم العالي بها.

الأمر الذى يستلزم ضرورة العناية بتطوير التعليم العالى المصرى لمواكبة متطلبات وتحديات تدويل التعليم.

المحور الثالث : تطوير التعليم العالى المصرى فى ضوء متطلبات التدويل :

من خلال استعراض ما سبق يتضح أن التدويل أهم التحديات الكبرى التى تواجه التعليم العالى بإعتباره سمة ملازمة للتعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين، مما يوجب على مؤسسات التعليم العالى المصرى الاتجاه نحو الإنفتاح والتبادل الثقافى، والمشاركة العلمية والبحثية، وإدارة شئون الحراك الدولى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبرامج التعاون الأكاديمى والبحثى المشترك، وتفعيل اتفاقيات التوأمة والتعاون والشراكة مع الجامعات المتميزة، والالتزام بالمعايير العالمية والممارسات الجيدة السائدة فى الجامعات المتقدمة.

كل هذا من شأنه أن يسهم بدور كبير فى تطوير نظام التعليم العالى المصرى، بما يضمن إكسابه الميزة التنافسية فى تقديم خدمات تعليمية تتسم بالجودة تمكنه من التنافسية والتميز فى السوق العالمى، والقدرة على جذب شريحة كبيرة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين على المستوى الإقليمى والدولى فى ظل متطلبات وتحديات تدويل التعليم، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للتدويل.

ولكى يتحقق تطوير نظام التعليم العالى المصرى بحيث يستجيب لمتطلبات التدويل فإن الأمر يستلزم ضرورة توافر ما يلى:-

- وجود إرادة سياسية قوية.
- تطوير البنية الأساسية للتعليم العالى لمواكبة متطلبات التدويل.
- تطبيق المعايير الدولية فى مجال التعليم العالى.
- تحسين الآداء الإدارى لكل مؤسسة جامعية.
- تقوية شبكات التعليم عن بعد لتخفيف الضغط على بعض الجامعات.
- تدعيم القيمة التبادلية للشهادات العلمية مع جامعات عالمية.
- توفير آليات للتقويم قائمة على المحاسبية.
- تعظيم الافادة من تكنولوجيا المعلومات من خلال تفعيل هذه التكنولوجيا فى العملية التعليمية والبحثية، والتوسع فى أشكال التعليم عن بعد، وإقامة الروابط العلمية الإقليمية والدولية.
- توافر التمويل والاستثمارات الكافية.
- أن تتبنى مؤسسات التعليم العالى المصرى معايير دولية لتوكيد الجودة، بحيث تشمل هذه المعايير: حركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمى، وتدويل المناهج والمقررات الدراسية، ومنح الدرجات المشتركة، والخدمات المقدمة للطلاب الدوليين.
- تطوير البرامج الدراسية وربطها بسوق العمل الدولية.
- تشجيع تعليم اللغات الأجنبية فى مؤسسات التعليم العالى.
- وجود مراكز داخل الجامعات تكون مهمتها الإرتقاء بالسمعة الدولية للجامعة.
- وضع خطة إستراتيجية لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على التدويل.

لذا يجب طرح إطار عام لعملية التطوير الشامل من أجل التميز بجميع مؤسسات التعليم العالى المصرى، ويجب أن يتضمن هذا الإطار عدة محاور من اهمها:

أ- **المحور الأكاديمى:** والمقصود به النشاط التعليمى بالجامعة على مستوى الكليات والمعاهد المختلفة ولكل من برامج المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، ويجب أن يهدف التطوير الشامل من أجل التميز فى هذا المحور تحقيق عدة أهداف من بينها:

* تطوير نظام تكوين وتنمية أعضاء هيئة التدريس، ووضع خطة شاملة للبعثات فى التخصصات الجديدة والأساسية.

*توفير برامج للتبادل الطلابى وتوفير فرص المشاركة فى الأنشطة والمهرجانات والمحافل الطلابية محلياً وإقليمياً ودولياً.

* تعميق وتأكبد الاهتمام بتطوير قدرات الطلاب فى دراسة اللغات الأجنبية، والحاسبات الآلية وتطبيقاتها.

* إدخال الموضوعات الدولية والعالمية فى برامج الدراسة.

* تكوين برامج متخصصة لدراسة مناطق معينة فى العالم.

* الاشتراك فى الاتحادات والجمعيات الدولية المتخصصة المتصلة بفروع النشاط الجامعى المختلفة.

ب- **المحور البحثى:** ويقصد به النشاط البحثى بالجامعة، والذى تقوم به الكليات والمعاهد والمراكز المتخصصة كنشاط رئيسى فى مجالات البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، ويجب أن يهدف التطوير الشامل من أجل التميز فى هذا المحور تحقيق عدة أهداف من بينها:

* التنسيق والترابط بين الأجهزة والمشروعات البحثية المختلفة، وتنمية التكامل البحثى بين الأقسام العلمية على مستوى الجامعة.

* استثمار الاتفاقيات المعقودة مع جامعات عربية وأجنبية لتعميق مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى مشروعات بحثية مشتركة وتنمية التواصل العلمى مع المراكز البحثية المتقدمة فى العالم.

* تطوير نظام التفرغ العلمى والمهمات العلمية والزيارات لمواقع البحث العلمى المتقدم فى العالم.

* إيجاد روابط علمية وثيقة بين وحدات ومراكز البحث العلمى بكل جامعة وبين مثيلاتها فى جامعات دول العالم المتقدمة.

* الدخول فى مشروعات وبرامج بحوث مشتركة مع جامعات ومراكز بحوث دولية وعالمية.

* المشاركة فى المؤتمرات والحلقات البحثية وغيرها من الأنشطة على المستوى العالمى.
* تنظيم واستضافة مؤتمرات وحلقات بحثية عالمية لتعقد محلياً.

جـ- **المحور الإدارى:** ويقصد به أعمال الإدارة سواء على المستوى المركزى (رئاسة الجامعة) أو على مستوى الفروع، ومن أهم المجالات التى يجب الاهتمام بها: النظم والأساليب فى أداء الوظائف الرئيسية لرئاسة الجامعة، وتنمية العلاقات الدولية، وضرورة استخدام التكنولوجيا الإدارية الجديدة.

كما يجب أن يهتم التعليم العالى المصرى بتقديم برامج وتخصصات جديدة ومتنوعة على المستوى الدولى لكى يكون مصدر جذب للطلاب الدوليين، -منها على سبيل المثال: البحوث والدراسات الإفريقية، الدراسات الشرقية وبحوث الشرق الأوسط، والدراسات البردية والنقوش، والدراسات العلمية للمحميات الطبيعية، وأبحاث الطاقة... وغيرها من برامج وتخصصات يتطلبها سوق العمل، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب الدوليين، وأن يكون هناك تنوع أكبر فى المؤهلات والشهادات التعليمية التى تقدمها مؤسساته.

وبذلك يمكن تطوير التعليم العالى المصرى وتحقيق التميز له والارتقاء به ليصبح عالمى الطابع.

خاتمة

إن المنافسة فى السوق العالمية للتعليم جعلت معظم الجامعات فى العالم تسعى إلى تطوير تعليمها من أجل تعزيز قدراتها على المنافسة، وحيث أن هناك العديد من المعوقات أو السلبيات التى تواجه التعليم العالى المصرى وتعوق قدرته على المنافسة على المستوى العالمى، فهناك حاجة ملحة إلى ضرورة تطوير هذا التعليم فى ضوء متطلبات التدويل وبذل العديد من الجهود فى هذا المجال، وذلك لمواجهة التنافسية فى مجال التعليم العالى الدولى، وتحسين تصنيف المؤسسات الجامعية المصرية دولياً.

ولكى يتحقق هذا التطويرلابد من وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالى فى مصر بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلاً، ويجب أن تشمل هذه الخطط والسياسات على أهداف واضحة وعلى الإجراءات والمتطلبات اللازمة للتطوير مثل: تحقيق جودة المناهج والبرامج وطرائق التعليم، وتحسين نوعية التعليم، وإدماج الأبعاد

الدولية فى التدريس والبحث العلمى، وجذب طلاب وأعضاء هيئة تدريس دوليين، وإتاحة خبرات دولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المحليين، والحفاظ على مستوى الشهادات وضمان الاعتراف بها، وتطوير البيئة الجامعية، فلابد من مراجعة شاملة لنظام التعليم العالى المصرى وتحديثه سعياً لتحسين نوعية المخرجات التعليمية فيه وزيادة قدرته التنافسية.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

(١) أمانى محمد محمد حسن نصر: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فـــى تـــدويل التعلـــيم الجـــامعى وإمكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

(٢) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (١٠).**

(٣) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (٢٦).**

(٤) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠٠) بتاريخ ٧-٢٠٠٩/٢/٨ ، القرار رقم (٢٧).**

(٥) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٠١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢، القرار رقم (٢٥).**

(٦) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٢٢) بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤، القرار رقم (٣٤).**

(٧) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (٢).**

(٨) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (٤).**

(٩) المجلس الأعلى للجامعات: **الجلسة رقم (٥٣٩) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٤ ، القرار رقم (١٢).**

(١٠) الهيئة العامة للإستعلامات: العلاقات الاقتصادية والثقافية، متاح على:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5190#.VJ98dceCaA .

(١١) بن وايلدفسكى: سباق العقول العظيمة- كيف تعيد الجامعات العالمية تشكيل العالم، قراءة فى كتاب رقم (٣)، **ترجمة وزارة التعليم العالى السعودية**، ٢٠١٠.

(١٢) جامعة القاهرة: فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، متاح على:

http://www.eng.cu.edu.eg/InformationSystem/Preporatoryyearguide/d3/tabid/224/language/ar-EG/Default.aspx.

(١٣) فايز مراد مينا: **التعليم فى مصر- الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، منتدى العالم الثالـــث، مكتبـــة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١.

(١٤) كلمة وزير التعليم العالى فى الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر كلية الهندسة جامعة القاهرة فى ٢٠١٤/١١/٢٥ بعنوان "دور الاتحاد الأوربى فى التعليم العالى، الفيديو متاح على الموقع التالى:

http://www.videoyoum7.com/2014/11/25/.

(١٥) محمد حسنين العجمى: **التطوير الأكاديمى والاعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبـــات التدويل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٧.

(١٦) محمد عبدالرازق إبراهيم ويح: بناء تكتل جامعى عربى فى ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، **مستقبل التربية العربية**، العدد (٧٧)، ابريل ٢٠١٢.

(١٧) مجدى عبدالوهاب قاسم، وفاطمة الزهراء سالم محمود: **مستقبل جودة التعليم- التدويل، وريادة المشروعات، والطريق إلى الجودة العالمية**، دار العالم العربى، القاهرة، ٢٠١٢.

(١٨) ممدوح شوقى: الأمن القومى والعلاقات الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٧.

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: **المؤتمر العالمى للتعليم العالى بعنوان " التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين الرؤية والعمل**"، وثيقة العمل، اليونسكو، باريس، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨.

(٢٠) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، والبنك الدولى: **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالى فى مصر**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولى، ٢٠١٠.

(٢١) ناجى عبدالوهاب هلال، وعلى عبدالرؤوف نصار: تدويل التعليم العالى المصرى على ضوء تحديات العولمة، **مستقبل التربية العربية**، العدد (٧٧)، ابريل ٢٠١٢.

(٢٢) نجلاء أحمد شاهين: تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعى، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٢.

(٢٣) وزارة التعليم العالى: التعليم العالى فى مصر، **التقرير الوطنى**، وحدة التخطيط الاستراتيجى، وزارة التعليم العالى، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.

(٢٤) وزارة التعليم العالى: **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة السادسة والعشرون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٨، المادة رقم (١).

(٢٥) وزارة التعليم العالى: مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، **المؤتمر القومى للتعليم العالى**، المنعقد فى الفترة من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، وزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٢٦) وصاف سعيدى، وقوى بوحنية: تسويق الجامعات عالمياً من خلال مدخل الجودة الشاملة، **المؤتمر العربى الأول "حول استشراف مستقبل التعليم العالى**"، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية

(27) Childress, K., Lisa: Planning For Internationalization By Investing in Facult, **Journal of International and Global Studies**, Vol.1, No.1, 2009.

(28) European Commission: **Tempus Guide for Applicants**, Part 2, Activities, Directorate General For Education & Culture, Brussels, 2003.

(29) European Commission: **Tempus Guide for Applicants**, Part 4, Guidelines & Forms, Directorate General For Education & Culture, Brussels, 2003.

(30) http://eacea.ec.europa.eu/tempus/index_en:php.

(31) http://eacea.ec.europa.eu/extcoop/call/index.html.

(32) Jones.W,Philip: Globalization and Internationalism – Democratic Prospects for World Education, **Comparative Education** ,Vol(34), No(2), 1998.

(33) Knight, J. : **Internationalization Of Higher Education Practices and Priorities**: , **IAU Survey Report**, France, 2003.

(34) Mazzarol, T. et al: The Third Wave- Future Trends in International Education, **The International Journal of Educational Management**, Vol (17), No (3), 2003.

(35) OECD: **Education at a Glance 2013 – Highlights,** OECD,2O13.

(36) Rui Yang : University Internationalization – its Meaning, Rationales and Implications, **Interculutural** (3) **Education**, vol.13 ,No.1, 2002.

(37)Throsby,D.: **Financing and Effects of Internationalisation in Higher Education "The Economic Costs and Benefits of International Student Flows**", OECD-CERI, Paris, 1998.

(38) Tuukkanen, Mari: Enhancing Staff Mobility- case Saimmaa University of Applied Sciences, **Master's thesis**, Saimmaa University of Applied Sciences, Finnland, 2013.

(39) UNESCO Institute of Statistics: **Global Education Digest 2011- Opportunities Lost: Comparing Education Statistics Across the World**, Montreal, Canada, 2011.

(40) UNESCO Institute of Statistics: **Global Education Digest 2012- Opportunities Lost:The Impact of Grade Repitition and Early School Leaving**, Montreal, Canada, 2012.

(41)U.N.E.S.C.O.: **The Management of International Cooperation in Higher Education**, Paris, December 9-11-1992.

(42) Van Damme, Dirk: Quality Issues in the Internationalisation of Higher Educatin, **Higher Education**, vol (41), 2001.